



محضر اجتماع مجلس جامعة محمد الخامس - أكدال بتاريخ 18 فبراير 2005

انعقد مجلس الجامعة يوم 18 فبراير 2005 في الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الاجتماعات بكلية العلوم، برئاسة الأستاذ حفيظ بوطالب جوطي.
واعتذر عن الاجتماع : السيدة حليلة غازي والسيد عمر الدراجي وناب عن السيد مصطفى بكوري السيد خالد العرائشي.
وتغيب عن الاجتماع السادة: عبد الله اكديرة وعمر البحراوي ولحسن والحاج و محمد سفياوي ومحمد الطهيري وآمنة لعشاش والعربي حربوش ونورالدين بنمخلوف ومحمد الديوري.
بعد ترحيبه بالسادة أعضاء المجلس وتهنئته للسادة المسؤولين الجدد عن المؤسسات الجامعية : السيد محمد بريان عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية والسيد وائل بنجلون عميد كلية العلوم والسيد إدريس بوعامي مدير المدرسة المحمدية للمهندسين، افتتح السيد الرئيس الاجتماع بعرضه لجدول الأعمال :

1) المصادقة على ميزانية الجامعة لسنة 2005 بشقيها الاستثمار والتسيير.

2) مختلفات

وبعد المصادقة بالإجماع على تقرير اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 28 أكتوبر و4 نونبر 2004 والذي قدمت بصده تعديلات طفيفة تقدم السيد الرئيس بعرض حول ميزانيتي 2003 - 2004 ، لينتقل بعد ذلك إلى عرض مشروع ميزانية 2005.

ميزانية سنتي 2003 - 2004

1) بنية وتطور ميزانيتي التسيير لسنتي 2003 - 2004

قدم السيد الرئيس بنية وتطور ميزانية الجامعة لسنتي 2003 – 2004 من خلال قراءة مجموعة من الجداول التي تحتويها وثيقة مشروع الميزانية التي وزعت على أعضاء مجلس الجامعة (أنظر الجدول رقم 1 والجدول رقم 2 والتي يتضح منها أن كل ميزانيات المؤسسات الجامعية عرفت ارتفاعات متفاوتة تتراوح بين % 42 و % 115 باستثناء ميزانية رئاسة الجامعة التي عرفت تناقصا بنسبة % 39 – وذلك طبعا لصالح ميزانيات المؤسسات الجامعية.

2) تطور صرف ميزانية التسيير بين لسنتي 2003 – 2004

يمثل الجدول 3 تطور صرف الميزانية والذي بلغ متوسطه بالنسبة للجامعة ككل 21,51 % وهي نسبة ضعيفة. لكن هذا المتوسط لا يظهر التفاوتات بين المؤسسات المكونة للجامعة إذ تتراوح نسبة تطور الصرف بين 132,20 % بالنسبة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية و 3,19 % بالنسبة لكلية العلوم. أما رئاسة الجامعة فعرفت صرفها تطورا سلبيا بلغ 30,39 % .

أكد السيد الرئيس على أن صرف الميزانية لم يتم بالإيقاع المرغوب فيه، رغم التطور الملموس الذي عرفه الصرف بالنسبة للميزانيات السابقة. وألح على أن تعمل كل المؤسسات على صرف ميزانيتها بإيقاع منتظم حتى بلوغ نسبة % 85 من الميزانية عند نهاية كل سنة مالية، لأن كل تأخر في الصرف ينعكس سلبا على إعداد الميزانية اللاحقة.

ولبلوغ هذا الهدف ارتأت رئاسة الجامعة وبموافقة مجلس التدبير على تفعيل بعض الإجراءات التي تتمثل في :

- * إعداد دليل موحد لصرف الميزانية بالنسبة لكل المؤسسات الجامعية التابعة لها.
- * القيام باجتماعات نصف شهرية مع مسؤولي المصالح الاقتصادية التابعين للمؤسسات.
- * القيام باجتماعات خاصة لمجلس التدبير كل ثلاثة أشهر يحضرها كل رؤساء المؤسسات الجامعية ويقدمون خلالها تقارير عن تقدم صرف الميزانية ومدى تقدم المشاريع التي هي في طور الإنجاز.

مشروع ميزانية سنة 2005

بعد ذلك استعرض السيد الرئيس مشروع ميزانية 2005

المبادئ العامة :

تأسست اختيارات مشروع ميزانية 2005 على المبادئ التالية :

1) فيما يخص ميزانية التسيير:

- صيانة وتهيئة مرافق وبنيات المؤسسات الجامعية
- دعم مختبرات البحث العلمي ووحدات التكوين والبحث
- تشجيع ودعم الأنشطة الرياضية والثقافية
- تقوية المعدات والتجهيزات الحاسوبية ومرافقها
- إغناء رصيد خزانات المؤسسات الجامعية
- تجهيز قاعات الدروس ومكاتب الأساتذة .

2) فيما يخص ميزانية الاستثمار:

- البناء:

- * بناء الشطر الثاني من مقر رئاسة الجامعة والخزانة .
- * بناء ملحقتي كلية العلوم والحقوق بالسويس.
- * بناء مقر معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية.

- تجهيزات البحث

- إغناء الخزانة بالكتب

- تهيئة المؤسسات الجامعية.

كما تميز تدبير الميزانية بترسيخ تقليد تعيين أمرين بالصرف مساعدين ممثلين في رؤساء المؤسسات الجامعية. وخولت لهم صلاحية صرف ميزانية التسيير بأكملها وجزء من ميزانية الاستثمار.

بنية الميزانية

1) المداحيل : تتكون المداحيل إلى حدود 31 دجنبر 2004 من الفروع التالية :

* المتبقى من الميزانيات السابقة هو 98 ، 49 718 421 درهم منها 42 ، 16 843 643 درهم تمثل عائدات الخدمات والبحث التي يقوم بها الأساتذة الباحثون.

ويمثل الجدول رقم 5 بالصفحة 11 من وثيقة مشروع الميزانية الموزع على السادة أعضاء مجلس الجامعة، تفاصيل هذا الفرع. وأشار السيد الرئيس إلى أن الرصيد المتبقى يتناقص سنة بعد سنة مما سي طرح مشكلا في بنية الميزانية مستقبلا.

* دعم الدولة : وهو دعم سنوي معتاد من طرف الدولة للجامعة. ويتمثل هذه السنة (2005) في مبلغ قدرة 00، 26 101 000 أي بنقص بلغت نسبته % 2 بالمقارنة مع دعم سنة 2004.

* المداحيل الخاصة : تقدر بـ 00 ، 2 000 000 وهي مداحيل خاصة بالجامعة تشمل بيع المطبوعات، كراء بعض مرافق الجامعة ... انظر توزيعها حسب المؤسسات في الجدول الذي تحتويه الصفحة 12.

* مداحيل عائدات البحث والخدمات والتكوين المستمر : لقد تم تقدير هذه العائدات في مبلغ 00 ، 11 000 000 درهم بناء على العائدات الفعلية لسنة 2004.

وهكذا، يوضح ويلخص المبيان المتواجد في الصفحة 14 بنية مشروع ميزانية 2005 والذي يستخلص منه المبلغ الإجمالي لمشروع ميزانية سنة 2005 : 98 ، 88 819 421 درهم وأن القدر الإجمالي القابل للتوزيع على مؤسسات الجامعة هو 56 ، 60 975 778 درهم (أي ما يناسب % 65 من مجموع مشروع ميزانية 2005) أما الباقي (% 35) فهو خاص ومخصص سلفاً لمشاريع البحث والخدمات المؤدى عنها ويبلغ قدره 42 ، 27 843 643 درهم.

2) المصاريف :

تتمثل اقتراحات المصاريف من خلال ما يوضحه الجدول رقم 7 في الصفحة 17. وهي مصاريف تترجم المبادئ الستة التي قررها مجلس الجامعة السابق، وتبلغ قيمة هذه المصاريف 00، 22 900 000 درهم.

بعد ذلك قدم السيد الرئيس تفاصيل مشروع صرف ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب بنودها الرئيسية وحسب فروعها الممثلة في ميزانية المؤسسات الجامعية. وتتضمن جداول الصفحات 20 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 تفاصيل هذا التوزيع مع المقارنة بين سنتي 2004 و 2005 لإظهار تطور كل بند من البنود.

3) مشروع ميزانية الاستثمار :

تضمن العرض تفاصيل توضحها الجداول 8 و 9 و 10 و 11، المتواجدة تباعاً في الصفحات: 28 و 29 و 32، إلى حدود 31 دجنبر من سنة 2004.

* وتتكون المداخيل مما يلي:

- المتبقى 77 , 30 400 346 درهم
- دعم الدولة 90، 28 813 340 درهم (مفصلة إلى دعم وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:00، 17 318 400 درهم ودعم المركز الوطني للبحث العلمي والتقني: 90، 11 494 940 درهم).

* أما المصاريف فقد تم تفصيلها في الجدول رقم 11، والتي يبلغ قدرها 90، 28 813 340 درهم.

المناقشة

بعد ذلك فتح باب المناقشة وتمحورت مداخلات السادة أعضاء مجلس الجامعة حول النقط

التالية :

الجانب التنظيمي

- 1) هنا ورحب السادة المتدخلون بالسيد عميد كلية الآداب والسيد عميد كلية العلوم وبالسيد مدير المدرسة المحمدية للمهندسين. وأكدوا على دعمهم من داخل مجلس الجامعة، وتمنوا لهم التوفيق في أداء مهامهم وأوصوهم بتقديم مشاريعهم داخل مؤسساتهم.
- 2) العمل على تعيين أربعة نواب للعميد وذلك طبقا وتفعيلا للقانون 01.00 بعد عرض اقتراحاتهم على مجلس الجامعة، وذلك من أجل تسهيل مأموريات السادة العمداء.
- 3) تسهيل العمل على إنشاء جمعيات للطلبة لتسهيل التواصل بينهم وبين العمداء والمديرين.

صرف الميزانية

- 1) إن بطء صرف ميزانية التسيير يؤدي إلى فقدان المصداقية إزاء المزودين وبالتالي إيجاد صعوبة في التزود قبل أداء مستحقاتهم مما يكون له انعكاس سلبي على

البحث العلمي والسير التربوي للمؤسسات، وتصبح حلقة مفرغة، والتي يجب تكسيورها.

- (2) نظرا لأهمية ما يتم صرفه من طرف المؤسسات، فإنه أصبح من الضروري من أجل التسريع بصرف الميزانية من تعيين أكثر من خازن مؤدي خاص بالجامعة.
- (3) تفعيل لجن المالية وتتبع الميزانية بالمؤسسات لتفادي تضخم المتبقي للأداء. وذلك طبقا لما ينص عليه القانون 01.00.
- (4) التسريع ببناء القاعات والمدرجات والمكاتب لتجنب تشرذم الطلبة بين عدة مؤسسات وملحقات، والعمل على صيانة الفضاءات القديمة للمؤسسة بشكل سريع.

إعداد الميزانية

- (1) أشاد المتدخلون بالجهود الذي بذل في طريقة إعداد الميزانية وأكدوا على أن المصادقة على ميزانية الجامعة ككل يجب أن يسبقه المصادقة على الميزانيات الفرعية أي ميزانيات المؤسسات من طرف مجالس المؤسسات وذلك وفق ما يقتضيه قانون 01 . 00.
- (2) كما تمت الإشارة في اجتماعات المجلس السابقة أن تكون الميزانيات المقبلة، توقعية وواقعية تراعي الحاجات الفعلية للمؤسسات (من الوحدات والمسالك والشعب ووحدات البحث والتكوين ومجموعات البحث والمختبرات والإدارة) لا أن تكون استنساخا لميزانية سنة عن سنة مع تعديلات طفيفة في الأرقام فقط.
- (3) طلب المتدخلون مستقبلا مدهم بتفاصيل أكثر تظهر الكيفية التي تترجم بها الميزانية الاختيارات الكبرى التي يقرها مجلس الجامعة في هذا الصدد.
- (4) نبه المتدخلون إلى ضرورة التفكير مستقبلا في تحديث جزئي أو كلي للمعدات والآليات التربوية لتستجيب للتكوينات المهنية.

توزيع الميزانية

* تم التأكيد على أن توزع ميزانيات المؤسسات حسب الشعب والإدارة وفق معايير تراعي خصوصيات كل شعبة . لأن الشعب هي أساس بنية الجامعة.

* تم التشديد على أن ميزانية المؤسسات لا تستجيب لطموحات السادة العمداء الجدد وأن على رئاسة الجامعة أن تدعم المؤسسات من خلال ميزانيتها الخاصة.
* أثير انتباه المجلس إلى أن ميزانية كلية العلوم عرفت نقصا هذه السنة بالنسبة لمشروع الميزانية الأصلي الذي قدمته الكلية للجامعة، وهذا أمر غير معقول مقارنة بمتطلبات هذه الكلية.

* طلب من رئاسة الجامعة أن تقدم خطة أولية واضحة لحصص الدعم الذي قررت أن توزعه على المؤسسات في انتظار أن يصبح هذا الدعم مستقبلا جزءا من ميزانية التسيير للمؤسسات، أي ترتفع نسبة ميزانيات المؤسسات من الميزانية الإجمالية للجامعة.

* أشير إلى أن المرصود لمصاريف التعليم والبحث والتدريس بالنسبة للمدرسة المحمدية للمهندسين قليل مقارنة مع باقي المؤسسات مما يستدعي تدارك هذا الأمر مستقبلا.

* أثير انتباه المجلس إلى أن المبدأ السابع الذي أقره اجتماع مجلس الجامعة السابق والذي أتفق على أن يكون مبنوئا في المبادئ الستة المصادق عليها في نفس المجلس. ويتعلق هذا المبدأ بدعم ممثلي الأساتذة والإداريين والطلبة، داخل الشعب واللجن التابعة لمجالس المؤسسات والمكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

توضيحات

وفي الأخير قدم السيد الرئيس مجموعة من التوضيحات :

*التأكيد على أن صرف الميزانية يعرف إكراهات يجب تجاوزها مستقبلا.
وأرجع السبب إلى عدة عوامل منها ما يرجع بالأساس إلى المصالح الاقتصادية بالمؤسسات ومنها ما يرجع بالدرجة الثانية إلى الخازن المؤدي.

* التأكيد على أن ميزانية المؤسسات الجامعية عرفت ارتفاعا بالنسبة للسنوات السالفة بما في ذلك كلية العلوم ودعم هذا الرأي بأرقام تضمنتها وثيقة مشروع ميزانية 2005.

* الإخبار أن سقف الصفقات عن طريق سندات الطلبيات قد انتقل من 150 ألف درهم إلى 200 ألف درهم، مما سيسهل صرف الميزانية مستقبلا.

* الإخبار أن الجامعة تعطي اهتماما للجانب الرياضي والثقافي للطلبة.
* الإخبار بأن رئاسة الجامعة ستعلن عن افتتاح باب الترشيح لمناصب مديريين
بالمؤسسات التالية :

المعهد العلمي والمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا ومعهد الدراسات
الإسبانية البرتغالية.

المصادقة على الميزانية

عرضت الميزانية للمصادقة فتم ذلك بإجماع الحاضرين.
انتهى الاجتماع ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والرابع مساء.

المقرران

لحسين أكناو

محمد السعيدي

رئيس المجلس

ذ. حفيظ بوطالب جوطي